التركيب

*قويدر شنان

جدلية النحو والدلالة

تسعى هذه الدراسة فيما تسعى إليه من تبين العلاقة بين النحو والمعنى باعتبارهما مستويين من مستويات النظام اللغوي لأي لسان. كما تهدف إلى استشراف ملكة الاتصال عند كل من المتكلم والمتلقي باعتبارها بؤرة هذه العلاقة بين التركيب والدلالة في بعديها الافتراضي والتفاعلي وما يثوى خلفها من مقاصد يتحكم فيها المقام بناء ووظيفة.

أما الخلفية الإشكالية المثيرة لموضوع هذه الدراسة فهي آراء مبثوثة عند بعض الدارسين المحدثين وسموا فيها نحونا القديم بالشكلية[1]. وأدعو أنه اقتصر على الإعراب بمفهوم لا يغني المعرفة العلمية شيئا وألحوا على إعادة علم المعاني إلى الدرس النحوي والذي في زعمهم قد كان فصله النجاة من مجال عملهم فصلا أزهق روح المعرفة النحوية وذهب بنورها على حد تعبير أحدهم[2]. والدراسة في مسعاها الأنف الذكر تحاول أن تقف على بعض أصول ومنطلقات النحاة والبلاغين الأول في تحليل التراكيب العربية وتوصيفها مستعينة بخلفية معرفية هي لحون اللسانيات الحديثة والإفادة من بعض أدواتها وآلياتها إجرائيا في عرض مادة الدراسة والاستئناس بنتائجها النظرية في الوقت الذي لا تغفل فيه مستوى التمثيل المأخوذ من ممارسات النحاة والبلاغين والمفسرين في معالجتهم للتراكيب اللغوية.

تعريف التركيب

من الناحية اللغوية جاء في لسان العرب " ركب الدابة يركب ركوبا علا عليها ... وكل ما علي فقد ركب وارتكب ... وركب فلان فلانا بأمر، وارتكبه وكل شيء علا شيئا فقد ركبه، وركبه الدين وركب الهول والليل ونحوهما مثلا بذلك...الخ. وتراكب السحاب وتراكم صار بعضه فوق

*جامعة محمد بوضياف، المسيلة

بعض وقد تركب وتراكب ... والتركيب يكون اسما للمركب في الشيء كالفص يركب في كفة الخاتم ... والنصل في السهم وركبته فتركب، فهو مركب"[3].

أما من الناحية الاصطلاحية فيمكن أن نذكر على سبيل المثال نصا لابن جني يشير فيه إلى تركيب الكلام حيث يقول: "الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ الناطقة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها"[4]. إذا فالكلام في بعديه الافتراضي والتفاعلي إنما هو تركيب، كما يذكر في نص آخر بعض المقولات التركيبية فيقول: "والإطالة والإيجاز جميعا إنما هي في كل كلام مفيد مستقل بنفسه... مع أنه لابد فيه من تركيب الجملة"[5]. كما نلفي هذا المفهوم في بعديه الأنفين عند الزمخشري(ت538هـ) في رؤيته للتركيب بقوله "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى..."[6].

التركيب في التصورات اللسانية

فهل استطاعت مجموع النزعات التجريبية منها والصورية أن تقبض على المستويات العاملة في الظاهرة اللغوية بتحديدها لموضوع دراستها، أم أن مشروعية التعدد في تصور مكمن الحقيقة العلمية لموضوع اللسانيات كان نتيجة حتمية لقصور هذه التصورات في القبض على الموضوع الحقيقي في دراسة الظواهر اللغوية. فغاية الباحث اللساني هي معرفة الأسرار التي تجعل من اللغة أداة ناجعة للتواصل بين البشر، بغض النظر عن الخصوصيات التاريخية والفكرية، ومن هنا فلا مفر له من وصف أشياء من اللغة تتحصل بها المعرفة، عن طريق منهج يتشكل من مجموعة أدوات صريحة وواعية، يعتمدها اللساني في وصفه لهذه الأشياء، وعلى هذا فالمنهج يتشكل من نوعين من الآليات:

آليات ذهنية تتمثل في الخلفية المعرفية، التي تؤطر عملية الوصف وتسيرها.

آليات شكلية تمثيلية، يتوسل بها الدارس في التعبير عن النتائج المتوصل إليها.

بالنظر إلى عملية الوعي بالمنهج، يسلم اللسانيون بانتماء نسقهم المعرفي إلى مجال العلوم، بالرغم من اختلافهم في تصور المنظومة التي ينتمي إليها هذا العلم، فمنذ مطلع القرن العشرين أكدت كثيرا من المناهج اللسانية على أهمية التركيب باختلاف تصوراتها في تحليل المادة اللغوية. فاللغة في أولى صورتها حالة من حالات التجلي بمعنى أنها واقعة أو مجموعة وقائع تعرف

بواسطة الوعي باعتبار أن النواحي التي تقع تحت الملاحظة تتفاعل مع النواحي التي لا تقع تحتها بطرق متداخلة ومتنوعة. فالصورة الكلية للغة تستكمل بالتدريج، ومن المعروف أن اللسانيات تسعى إلى إيجاد وسائل موضوعية لدراسة اللغة الطبيعية عن طريق الوصف والتفسير والتوقع وإعادة البناء.

فالمنهج البنيوي التصنيفي[7] اهتم بالمادة اللغوية فقط جاعلا من الدرس اللساني مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف المنجز من الكلام باعتبارها تراكيب لغوية كما حدث بشكل عام في التصورات التصنيفية الأوربية والبنوية التوزيعية الأمريكية. ولم تحفل هذه المناهج بطرائق التوليد اللغوي كما أنها أبدت اهتماما ضعيفا بوظائف المكونات داخل التركيب عدا التصور الوظيفي.

أما بخصوص التصورات التنظيرية[8] وعلى رأسها الجلوسيماتيكية والتفريعية التحويلية فقد وصفتا الظاهرة اللغوية في بعدها البنوي التجريدي ورد المنجز منها إلى بنية عميقة دون اعتبار البعد الخارجي للظاهرة من الظروف المقامية التي تحكم المتكلم والمتلقي بالرغم من تحريض علم الدلالة التوليدي للباحثين على اعتبار العناصر الدلالية جزءا من المعطيات اللغوية إلا أنه طرح قضايا معرفية ونظرية جديدة ومع ذلك فالتصور التفريعي التحويلي بمختلف طباعاته[(9)] لم يوجه الاهتمام إلى أثر التفاعل التخاطبي وجعل من النحو عملية آلية تولد التراكيب بواسطة قواعد تحويلية فحسب حتى في طبعة البرنامج الأدنوي (95.93) لأنه لم يقدم تبريرا وظيفيا لحدوث هذه التحولات في مراحل مختلفة من توليد التراكيب.

أما بخصوص التيار الوظيفي[10] وهو منهج يقف على النقيض من التنظيرية يعطي جل عنايته لوظائف المكونات في التركيب ولن تحلل اللغة إلا عبر التفاعل الاجتماعي فهو يربطها بالوظيفة الابلاغية في بيئة اجتماعية من جانب وتضافر عناصر المقام من جانب آخر. فالوظيفيون ينكبون على تحليل الأشكال الدلالية إلى جانب النظام اللغوي المرتهنة له. وبحثهم عن الأجهزة المتحكمة فيما وراء المنجز من الخطاب فإذا قلنا :

- سمع الطالب الدرس — سمع الدرس الطالب
- الدرس سمع الطالب — الدرس سمعه الطالب

فهذه التراكيب مختلفة البنيات وهي تؤدي عند الوظيفيين وظائف مختلفة بحيث يغدو كل تركيب تعبيرا عن اختيار لغوي يناسب مقام التلفظ إلى جانب تحقيقه لأهداف تبليغية محددة.ومن ثم فكل تركيب يركز ويبأر جانب معين من الحدث لان التفاعل الخطابي يحتاج إلى تعابير متمايزة أسلوبا. ومن هنا يكون التصور الوظيفي قد وجه البحث اللساني من موضوع المعرفة المتمثل في عد اللغة تراكيب ودلالات إلى فاعل المعرفة المتمثل في النظر إلى اللغة خطابا وتلفظا وإنجازا وهذا يعني وجود الإنسان من خلال لغته . في ظل هذه المناحي التصورية للغة الطبيعة هل يتلاقى النحو العربي في رؤيته مع هذه التصورات ؟ إلى أي حد أعتد النحاة بالمقام التفاعلي؟ وإلى أي مستوى كان السياق الخارجي حاضرا في تحليلاتهم وتصورهم للأجهزة العاملة في اللغة العربية؟

فعلم التركيب يختص "بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة وحركة العناصر " [11] . فدي سوسور رائد اللسانيات يرى أن لعنصر الدلالة أهمية في التركيب فإذا ضممنا عنصرين أو أكثر إلى بعضهما لزم أن تكون بين هذه العناصر علاقات نحوية وصرفية وحتى دلالية يقول:" فالتركيب إذن يتشكل من وحدتين متعاقبتين أو أكثر"[12] وتتميز اللفظة في داخل التركيب بالخطية أي أن " تكتسب كل لفظة قيمها بالنظر إلى ما يحيط بها من عناصر سابقة"[13] .أما جورج مونان فإن التركيب عنده يتلخص في النظر إلى شكل الجملة فيقول " تعرف التركيبة عادة بأنها دراسة هيكل الجملة"[14] . أما جون ديبوا فيرى أن التركيب هو ذلك الجزء من النحو، والذي يهتم بالعلاقات أو العناصر المكونة الدالة في الجملة، وهو يستنبط تقليديا من الدراسات الشكلية للخطاب أو من دراسة الكلمات وكيفية تشكيلها وقد يصبح التركيب هو النحو ذاته [15] .

ومن مراعاة الدلالة في التركيب يقول عبد القاهر" ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصور أن يقصد به توالي الألفاظ في النطق بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وانه نظير الصياغة، والتحبير والتفويف والنقش"[16] .

نسلم ابتداء أن العالم الخارجي عالم مكون باللغة, لا معطى سلفا، بالرغم من أن الأنساق الاختزالية تعتبر أن للأشياء حقائق في ذاتها. فللأشياء المرجعية خصائص غير خصائص الكيانات اللغوية (الماء له خصائص فيزيائية كيميائية مختلفة عن خصائص كلمة "ماء" من حيث هي

سلسلة صوتية، بنية صرفية إعرابية، وحدة دلالية). وهذه الفروق ليست مدعاة لإقصاء هذا العالم المرجعي، من الدراسة اللغوية بقدر ما هي دليلا على تفاعل الكيانات اللغوية مع عالم الأشياء تاريخيا واجتماعيا. إن تأسيس عالم الأشياء على عملية تكوين Construction، تكون بربط مفردات اللغة الطبيعية بأشياء الواقع المرجعي ويكون مرجع هذه العملية مدى اتساع تجربة الإنسان في مجال من المجالات، ومدى رسوخ قدمه في تاريخ الحضارة، وهذا لا يعني بالضرورة الفصل بين عالم أشياء موضوعي مستقل الوجود، وآخر هو العالم الذي يكونه ذلك الإنسان ويبنيه بخبرتـــه و تجربته.

إن القدرات التركيبية طبيعية جدا.فهي من خصائص الذهن البشري. تلجأ إليها الألسنة في اختيار ما يناسب عملية انتقائها لمفردات اللغة الطبيعية، وبالنظر إلى تعدد الإمكانات المنطقية للذهن البشري، تتعدد الخيارات التركيبية للألسنة البشرية، فمثلا بعد تحديد المفردات العربية من اللغة الطبيعية، اختيرت مجموعة الإمكانات التركيبية لهذه المفردات التي تقولب من خلالها في عملية التشفير إنتاجا وتأويلا. وللغة الواحدة ضروب كثيرة من المنطق والنحو ، فكل لغة طبيعية تحتوي بالفعل أنواعا كثيرة من النحو والمنطق. وحتى يتضح التصور العام لإمكان قيام هذا المنطق الطبيعي، نشير إلى مبدأ عام يتلخص في الصورة التالية :

بنية مقصدية ـ تشفير بيوفيزيائي ـ بنية منطقية تركيبية ـــ تجليات مختلفة

وكل تركيب يفترض فيه حسب هذا النحو، أن يخضع لهذه الخطاطة العامة، ومن ثم يمكن أن نشتق من عبارة ما صيغا أخرى بالاقتضاء مثلا. فعن طريق تعدد الوسائط المنطقية والإمكانات التي يتيحها الذهن للمستعمل، تتحايل اللغة الطبيعية للاقتراب من وصف أحداث الوجود ومظاهره وأنماط العلاقة الممكنة بين الشيء وخصائصه، والمنطق بالمعنى الذي نقصد يتعدد بتعدد الخيارات التركيبية للغات البشرية، وعلى هذا فلكل لغة منطقها الطبيعي، فالفرد ينشئ مقومات منطقه العقلي من مجموعات مناطق الذهن أثناء تعلمه للغته الأم، بمعنى أنه يحدد رسوم منطقه من خلال تنشئته الاجتماعية، وبهذا المعنى فحين تعلمك للغة معينة، فأنت قد تعلمت منطقها الداخلي. وجدير بالذكر أن جميع النظريات اللسانية الصورية، تتصور أن جمل اللغة كما في النظرية التحويلية، تتوالد بنياتها عن طريق الاشتقاق، تبعا لقواعد تغفل جهة معنى الجمل

ودلالتهـا، ويترتب على هذه النزعة، أن تظل كل قاعدة تربط الجملة بصورها المنطقية، مستقلة عن القواعد التي تعين لهذه الجمل بنياتها النحوية، مع أنه من الممكن للقواعد التي تحدد الشكل والصورة المنطقية، أن تربط البنيات النحوية كما يجري ذلك في قواعد النحو، ولما وجب أن تعين كل نظرية نحوية البنية التركيبية في استقلال ومجردة عن الدلالة والمعنى.

ومهما كانت الغايات والمقاصد، فإن الإمكانات التركيبية المنطقية للذهن البشري، تسمح بطرائق كثيرة للتعبير عنها. وقد اختارت العربية مجموعة إمكانات، وتواطأت على نموذج بعده أصلا. وكل عدول عنه يقوم من خلال هذا الأصل التركيبي: ت ←[(ع ←م1) ± م*2] ± خ*]][17]. وهذا الشكل النظري يحمل خصوصية الانتقاء العربي للأصل التركيبي المنطقي، كقالب لإنتاج الكلام وتأويله. وهو نموذج طبعا يراقب بقية الأنماط الطبيعية التي تعود إلى بنية اللغة، وتعد بالقياس إليه أنماطا فرعية. فاختيار النموذج الأصلي في لسان ما يطرح إشكالا، وعلى الخصوص إذا أريد له أن يكون أصلا كونيا، كما تذهب إلى ذلك المدرسة التوليدية التحويلية، وهو أمر لم يكن موقف المنظرين منه صريحا دائما، فإما أن تعتمد صيغة من الصيغ المستعملة التي توفرها المدونة المدروسة، وترفع إلى رتبة النموذج الأصل، وعادة ما يعتمد الاختيار من بين الأشكال التي توفرها الإمكانات الذهنية. على كثرة الاستعمال والتواتر، فيحقق بذلك درجة من الملائمة النفسية الواقعية. وإما أن يختار نموذجا نظريا بعيدا عن المادة المستعملة، استجابة لمجموعة من المقاييس المناسبة لغايات الدراسة، وينتج عن هذه الحالة بعد النموذج المقترح عن تحقيق أي درجة من الملائمة النفسية، بل يكفي أن يحقق الشكل الذي اتخذ نموذجا قدرا من الشمول والعموم لا يتحقق إلا به.

وبالمفهوم الثاني اعتبرت النظريات التحويلية ثم التفريعية التحويلية الجملة، راجعة إلى الشكل النظري التالي :

[ج ← م س + م ف]، وهو شكل لا يخفي فيه أثر خصوصية اللغات التي انطلق منها أصحاب تلك النظريات عند اختياره أصلا لبنية الجملة، واعتبر كل ما خرج عنه من باب الأشكال الفرعية (و هو قليل في اللغتين الإنجليزية والفرنسية) التي يمكن الوصول إليها بإجراء عدد معين من التحويلات، لكن الأمر يصبح مختلفا إذا أنت طبقت مثل هذه المنطلقات على طبيعة

الجمل المنجزة في اللغة العربية مثلا، حيث سيعتبر عدد كبير من الجمل المنجزة فيها راجع إلى تحويلات تصله بما اعتبر شكلا مجردا أصليا صورته (ج ←— م س + م ف) فإذا بك تجاه نظرية تسلط شكلا مجردا لا يكاد بلائمه أي شكل من الأشكال المجردة في تلك اللغة ملائمة مباشرة، وإذا بجميع الأشكال في تلك اللغة أشكال فرعية، وهو ما يقتضي القول بأن جميع الصيغ الموجودة فيها، ناتجة عن عمليات تحويلية. لكن من جهة أخرى فالدارس إذا فرط في وحدة النموذج أصبح مهددا بخطر التنوع والتعدد في الأشكال، وهو أمر لا يرضي شروط البناء النظري. وخلاصة القول أن الأنحاء التوليدية لا تمثل بالضرورة أنسب المداخل لتحليل التركيب، لأنها من ناحية تعتبر الجملة شكلا قائما مسبقا، وليس في حاجة إلى ضبط المقاييس المتحكمة في حـدوده، وتتهاون من ناحية أخرى بالفوارق المعنوية المصاحبة لما اعتبرته من قبيل القواعد التوليدية التحويلية، ويشتد الشك في أمر قواعد التوليد والتحويل، إذا اعتبرت خطورة دور المعنى في توجيه القواعد المتحكمة في الجمل.

التركيب في النحو العربي

إذا استشرفنا السياق التاريخي لنشأة النحو العربي لألفينا أن ظاهرة اللحن في القرآن الكريم هي الحادي الأساسي للرعيل الأول لنشأة الدراسة النحوية بمختلف مستوياتها، وأن النواة الأولى هي عمل أبي الأسود الدؤلي في عملية نقط الإعجام من أجل التصدي للوضع اللغوي الناشئ من انتشار الإسلام في جغرافيا غير ناطقة بالعربية، ومن هنا كان لابد للعرب الأول إيجاد آليات لدراسة لغة القرآن ومنها و بها تكوين تصور واضح لأبنيتها إفرادا وتركيبا وكيفيات استعمالها من أجل الوصول إلى فهم النص القرآني وهذا المشغل الإجرائي كان هدفه معرفة وفهم النص القرآني من خلال معرفة المستويات العاملة في اللغة التي نزل بها.

ويبدوا لنا من خلال السياق التاريخي نفسه أن قيام صرح النحو العربي بمختلف مستوياته (الصوتية والإفرادية والتركيبية والدلالية) استهدف دور المتلقي ولكن من خلال المتكلم. ومن ثم كان منهج دراسة المستوى التركيبي يبدأ بنية وشكلا والبحث عما يسفر عنه من دلالة. وقد تم ذلك من خلال استعمالات الفصحاء من العرب والتي منها تم استنباط مجموع مكونات النظام اللساني العربي باستقرار الكيفيات الأدائية أو المنجز من الخطاب الذي يتلقاه المستمع. ولعل من

مؤشرات نضج وتمكن علم النحو وخصوصا المستوى التركيبي هو حده عند النحاة باعتباره دراسة القوانين التي تتألف بمقتضاها الكلم إفرادا لتكوين السلاسل التركيبية ومن ثم الخطاب، فابن جني يحده في خصائصه بـ" هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك"[18] وهذه المقولات بمقتضاها أنتج العربي كلامه وأوله.

فالإعراب عند النحاة الأول هو بنية النظرية النحوية وعليه بنوا القواعد والضوابط التي تحكم تصور العقل في إنتاج وتأويل الكلام بآلية سموها **العامل** ، فهذا ابن يعيش وهو يشرح قول الزمخشري(ت538هـ)" المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد: نحو قولك : زيد منطلق..."[19] يقول ابن يعيش: "يريد بذلك أنك إذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الإعراب، لان الإعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني "[20]. ومن هنا فمفهوم النحو يعني دراسة الضوابط والقوانين التي يصدر عنها المتكلم في تأليف الكلم لإنشاء التراكيب و تسييقها في مقامات اجتماعية مختلفة وأغراض وغايات متباينة. ومن البديهيات فالمعنى ينتج من الغرض والمقصد المولد في الذهن البشري وعلى حدوه تتولد الوحدات الابلاغية الاحتمالية دلاليا في مستوى أدنى وتدخل هذه الوحدات في تراكيب في مستوى أدنى منه ثم تصبح جاهزة للاستعمال المادي الفيزيائي مادة وكتابة، هذه بالنسبة لمنتج الخطاب، أما المتلقي فيفكك هذا التشفير المادي الفيزيائي بكيفية عكسية، التراكيب ثم الوحدات ومن ثمة المحصلة الدلالية.

ومن هنا فأن نحن تتبعنا مفهوم الإعراب وجدناه دلالة ولذلك يقول ابن جني " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[21] وهو المعيار نفسه عند ابن يعيش إذ يقول " ألا ترى أن المعاني الموجة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب للإعراب"[22] وفي نص ابن يعيش تقرير توصيفي للمعنى كبعد موجب لتمايز المفردات في نسق جملي معين لن يأتي إلا من خلال تركيبها ونظمها.بعبارة أخرى فالعامل رغم تجريديته الموغلة فهو معنى ودلالة وعليه تترتب وتبنى الوحدات البليغة في تراكيب.

يفهم من السياقات السابقة أن تغيير أواخر الكلم ما هو إلا بعد وظيفي مؤسس تركيبيا والتركيب بدوره مولد ذهنيا عبر محطات مختلفة ولكن مهما كانت أهميته إجرائيا فمنزلته معرفيا من

الأصول النظرية، بمعنى آخر أن النحاة عندما قرروا أن الإعراب هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" كانوا يقصدون الوظائف النحوية وتفاعلاتها ضمن التركيب وما تؤديه من إبلاغ. ويحتاج البحث في التركيب اللساني العربي إلى النظر في أهم المبادئ التي أقام عليها النحو العربي مفهوم الإسناد، والبناء العاملي الذي لن يتأتى إلا من خلال عناصره الجزئية، وما تقوم به الكلمة ابتداء في نظر النحاة العرب، ومواضعها في تصورهم.

مرجعية التفسير في النظرية النحوية العربية

نتحدث عن النظرية النحوية العربية انطلاقا من مجموعة المقدمات، والمقولات التي شكلت منطلقا للنحاة في تناولهم للظواهر اللغوية بالدراسة. بالرغم من أن هذه المقدمات لم تكن صريحة في كل الحالات، واختلاف النحاة في مسائل لسانية سمح في اغلب الأحيان بالتصريح ببعض الجوانب من تلك المقدمات، ولا يضعف عدم الوعي بوجود النظام اللساني من وجوده، ولا من قوته، وإذا سلمنا أن النحو في أوسع معانيه يعني عقل الاستعمال واستخراج النظام الذي يصفه ويفسره، تبين لنا أن النحو لا يكون نحوا، حتى يصدر عن فهم شامل لاشتغال الظواهر اللغوية، و هذا الفهم الشامل هو النواة الصلبة للتصورات النحوية، أما التصريح ببعض المقدمات المكونة لهذه النواة، أو كلها أو عدم التصريح بها، فأمر لا يقلل من شأن النظرية ولا ينفي وجودها. تختلف النظريات عن بعضها، بمدى التناسق وبدرجة عمق الدراسة التي تقومها، ذلك لأنهما أمران مطردا التناسب. فبقدر ما يصعد النحوي بالنظرية في اتجاه المقولات العقلية مجردا، يتخلص من تناقض شتات الاستعمال، وبهذا الإجراء تقوى خاصية التناسق في نظريته، وتكون كفاءتها التفسيرية أعلى، وكلما نزلت النظرية في اتجاه المقولات اللفظية، تسربت وجوه التناقض إليها وكانت قدرة التفسير فيها قاصرة.

من المعلوم أن دراسة تركيب اللسان العربي، ارتهنت إلى جغرافيا وتاريخ معينين، يعرفان بعصر الاستشهاد أو الاحتجاج، تمتد تاريخيا من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وقد وضع النحاة العرب القدماء وجامعوا اللغة قيودا لهذه الفترة الزمنية، في تحديدهم للجغرافيا التي تأخذ منها مدونة الاستقراء، وفي شروطهم لمن يجوز الاحتجاج بلغته، ولعل السبب

وراء هذا التحديد الذي فرضوه على الزمان والمكان، هو المشغل الإجرائي الأول الذي كان سببا في تشكل معالم الدراسة اللغوية بعامة، والتركيبية بخاصة، وهي الخشية على لغة القرآن الكريم.

و هذا المسلك اعتراف واضح من نحاة العربية القدماء, بأن اللغة تتطور في مفرداتها ودلالات ألفاظها، ولعله لهذا السبب اتسم النحو العربي بأنه تراثي، تتسع قوانينه المستقرأة وقواعده المستنبطة لتشمل لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف والتراث العربي على تنوعه، وكل ما يكتب من شعر أو نثر لهذا المستوى المعين من مستويات اللغة. إن التراث النحوي العربي لا يختلف في ظاهره عن بدايات النحو عند الفلاسفة الإغريق في مستوى التركيب بعملية اسناديـــــة، ولا عن تصورات الهنود الثلاثية لأقسام الكلم ولكنهم بعد هذا وذاك يختلفون عنهم في مستوى آخر، وهو العاملية التي تتبدى على وحدات أقسام الكلم، وتتجاوز العملية الإسنادية إلى فضاءات العاملية، وحتى ما يتبدى لنا في ظاهره أنه تشابه في الظاهر، لا يعني بالضرورة اتفاقا على المستويين الانطولوجي والابستيمولوجي، ويمكن أن ننظر إلى مدونتنا النحوية لأسباب علمية محضة من وجهين:

1- أن النظرية العلمية الأقدر من غيرها على دراسة اللغة وتفسيرها، هي النظرية التي تراعي حقيقة الظواهر اللغوية من حيث هي ظواهر نظامية، أصولها المعاني المجردة، وفروعها الصور المتحققة في الاستعمال، ويبدو أن السيطرة على التركيب معرفيا، لا تتيسر خارج ثالوث:

دلالة--- شكل نظري كإستراتيجية---- وصور متحققة كواقع متعين.

2- عنا لنا أن التركيب بعده إستراتيجية تصورية، لا يكون منشؤه إلا في الذهن، ثم ينتشر في أشكال و بنى لغوية مختلفة، يحكمها النظام التواطئي، ويسيرها مشترك دلالي جامع.

من المسلم به أنه لا مهرب للنظرية اللسانية من عالم المجردات، والموجودات في الأذهان، ففيه الآليات التي تسمح بإدراك الكليات هذا من جهة، وعلى عالم الأعيان والواقع اللغوي والمرجعي فهو الفضاء الذي تختبر فيه سلامة القوانين الكلية المصادر عليها. ليس يعنينا في مقامنا هذا من النظرية النحوية العربية غير المقدمات الكفيلة بتبين مفهوم التركيب وعناصره، ونقتصر في هذا المستوى على ما يفسر هذا المفهوم حسب وجهة النظر التي نتوسل بها في دراسته، فمنظومة

التفسير ثلاثية الأبعاد، فهي تفسر الظواهر اللسانية، بالرجوع إلى الوجود في الذهن من ناحية والوجود في الأعيان من ناحية ثانية.

الوجود في الأذهان -- الظواهر اللسانية -- الوجود في الأعيان

تحديد التركيب وأهميته في النظرية النحوية العربية

إن الغرض من تعريف التركيب وبيان حدوده، هو التوصل إلى تحليل النص إلى مكوناتـه، ونجاح هذه العملية والنتائج المتحققة فيها ستكون بقدر ما يوفره حد التركيب، وطرق بيان حدوده من الصرامة والدقة. اعتبر الفارابي عند حديثه عن مقولة الكم، في كتاب المقولات، أن الألفاظ مما يقبل الكم، والكم هو كل شيء يمكن أن يقدر جميعه بجزء من[23]. و ذلك أن في الألفاظ أشياء منزلتها منها منزلة الأذرع من الأطوال[24]. ثم ميز بين ضربين من الكم: ما كان منه متصلا وهو «كل ما أمكن أن يفرض في وسطه حد ونهاية، تلتئم عندها جزءاه اللذان عن جانبي الحد المفروض، فتكون تلك النهاية نهاية مشتركة للجزأين »[25]. وضرب عن المتصل أمثلة كالخط والبسط والمكعب، وهو كم يتعذر فيه ضبط عدد الأجزاء المكونة له، تعذر عد النقط المكونة للخط[26].

أما المنفصل فعرفه بقوله «هو الذي لا يمكن أن يوجد في وسط شيء منه حد، يجعل نهاية مشتركة لجزأيه اللذين يكتنفانه»[27]. و ضرب عن ذلك أمثلة منها، الأعـداد و الأصـــوات و المقاطع فقد عد الفارابي الألفاظ و الأقاويل، من جملة الظواهر التي تنطبق عليـها مقولة الكـم. و جعلها من القائم على الانفصال : «فالألفاظ أيضا كذلك فإن الحروف لا يمكن أن يوجد بينها حد يجعل نهاية مشتركة لحرفين، و لا أن يجعل حرف واحد نهاية مشتركة لجزئي لفظـــة أو قـــول، فإنك إن فعلت ذلك نقص من أحد الجزأين حرف، فتغير و صار شيئا آخر »[28].

يجمع نحاة العربية على أن المفردات وضعت لتستعمل مركبة، و في هذا الشأن نجد الجرجاني عقد كلاما يبين فيه أن غرض الواضع من وضع الألفاظ، ليس معرفة معانيها مفردة، إنما هو استعمالها مركبا بعضها إلى بعض. فالألفاظ المفردة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، و لكن لأن يضم بعضها إلى بعض[29]. واستدل الجرجاني على هذا الرأي بالمقارنة بين المواضعة والإشـــارة، فالوجه الجامع بينهما هو تقدم العلم، فالإشارة لا تتم إلا بعد حصول العلم بالمشار

إليه، والمواضعة لا تتم ولا تستقيم إلا بعد العلم بأن هذا الاسم قد جعل لهذا المسمى. فالمفردة لا تنطق إلا وهي في تركيب، يعتمد على منطق الاستعمال، وقواعد التداول بحكم العرف ووجوب الفائدة. ويذهب الاستراباذي في سياق حديثه عن موجب الإعراب، إلى تصور مفاده أن الواضع في نظره لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة [30]. وهذا الحكم معتبر في الاسم وفي سائر المفردات.

عولجت هذه القضية باختلاف المستويات التي جرت فيها. فقد طرحت في مستوى الكلمات المفردة، ومستوى الكلام التام أي التركيب. وكان من نتائجها في مستوى المفردة عبارة الضمير المنفصل (قسيم الضمير المتصل)، وحروف المعاني فهي منفصلة بأنفسها عما بعدها وقبلها، إلا أن الكلام بها منفردة محال[31]. وإقامة مفهوم الاتصال على العمل النحوي، أقوى من إقامته على مجرد جواز التلفظ بها مستقلة أو عدم جواز ذلك، وعلى هذا الأساس أوجدوا للمتصل و المنفصل المنزلة المناسبة له في نظرية العامل، فوفروا بذلك أساسا بنويا عامليا. وعلى هذا نتبين أن استقلال البنية العاملية عن المعنى قضية فيها إعادة نظر، فالظاهرة ظاهرة واحدة، فالاستقلال المعنوي أو تمام المعنى وحسن السكوت، مفهوم يقوم على المواءمة النفسية، وله ما يناسبه في حدس المستعمل، وما يورده الجرجاني يؤكد على اعتبارهم لهذه القدرة، و اعتدادهم بالنحو في صورته الضمنية المودعة في أذهان المستعملين بقوله:« ألا ترى الإعرابي حين سمع المؤذن يقول : أشهد أن محمدا رسول الله (ينصب رسول) .فأنكر و قال: صنع ماذا؟ أنكر من غير علم بأن النصب يخرجه عن أن يكون خبرا»[32]. فالنحاة أوجدوا لهذا المفهوم النفسي الحدسي رابطا بالمقاييس الصناعية، على نحو يجعل تخليص أحدهما من الآخر أمرا عسيرا.

فجميع ما يمكن أن تحدث به عن البنية العاملية أصله المعنى، وجميع ما يمكن أن يقال عن المعنى أساسه البنية العاملية، وبالتالي يمكن أن تبني حديثك على الجمع بين العمل والمعنى، دون تفريق ولو رمت الفصل بينهما لفصلت بين ما لا يقبل الفصل، و لضاعفت بذلك الخسارة أضعافا. ومما سبق يمكن أن نتصور أن العمل عملان، أحدهما محققا للاستغناء باعتماد العامل وملحقاته الواقعة في حيزه. والأخر غير محقق له باعتماد نواة الكلام الدنيا، وما يمكن أن ينضاف إليها من متممات، وآلية هذه الطريقة هي الإسناد والمعاني الحاصلة من الكلام، فالإسناد

بحسب السكاكي هو تركيب الكلمتين، أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع[33].وقوام الآليتين وجود نوعين من العمل : – عمل يمكن أن يتحقق به الاستغناء .– وعمل لا يمكن أن يتحقق به الاستغناء، وهو ما كان من قبيل العامل في التمييز و الظروف « فهي تنتصب لكونها موقوعا فيها »[34]. وأما معاني الكلام كلها فأنها حسب الجرجاني « معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين »[35].

التركيب اللساني بعد عاملي

إذن لإدراك العلاقات بين وحدات لسان ما، في تركيبها وائتلافها ومعرفة مدى الارتباط بين أجزاء الكلام، وضبط صوره، لا بد من إيجاد آلية ذهنية، يمكن من خلالها تحليل المنجز من الكلام ، وعند نحاة العربية تم تصور آلية تأويلية من اجل دراسة التركيب عرفت **بنظرية العامل**، والذي ارتبط عندهم في المستوى التمثيلي بظاهرة الإعراب، وكان كلامهم في هذه الآلية نتاج طول إلف بتراكيب اللسان العربي، وتأمل عميق في ظواهره وما عليه نظام هندسة التركيب، ومن ثم بحثوا في هذه الآلية العقلية الثاوية خلف إنتاج الخطاب وفهمه وتأويله، فمن خلال ملاحظاتهم وتأملاتهم لعمل وحدات اللسان العربي إنجازا، وصلوا إلى إقامة بناء افتراضي معياري هو التصور العاملي. وتبدأ العاملية بالعملية الاسنادية باعتبارها نواة تركيبية، والتركيب الاسنادي هو بنية ثنائية يميز فيها بين عنصرين هما:المسند والمسند إليه، ويؤكد سيبويه على وجود الطرفين لنشوء التركيب في باب المسند والمسند إليه[36] .وقد تحدث في ذلك انطلاقا من التراكيب ودلالاتها، ويورد تحت هذا العنوان مختلف التراكيب من مثل الجمل الاسمية التي تبدأ بمبتدأ مثل:هذا أخوك، كان الرجل منطلقا، إن الرجل منطلق، رأيت الرجل منطلقا، مررت بالرجل منطلقا، ويلحق هذا بالجمل الاسمية، لان الاسم فيها جميعا إما مرفوع أو منصوب أو مجرور[37].

وينبغي أن تفهم العاملية التركيبية ضمن جملة من الأصول المتصلة، التي لا ينفصل بعضها عن بعض، ولا ينظر إليها على أنها مفسر وحيد. يرد عليه قصور عن شموله جميع ما يمكن أن يرد في التركيب، وهي آليات تتضافر وتتظاهر في التفسير والتحليل، وأقربها إلى مفهوم العامل "العلل النحوية" فالوصول إلى العلة النحوية هي وصول إلى ما قام في عقل المتكلم وعرفه السامع، أي رد نماذج الاستعمال المنطوقة إلى النظام الذهني المتصور في عقول أصحاب اللغة، أي ما يطلق عليه بـ"المعرفة اللغوية". فقد ذهبت المدرسة التوليدية التحويلية بعد أن كانت السيادة للمنهج التجريبي

الوصفي، الذي لا يفسر سوى الظاهر الملموس، إلى القول بالعاملية هذا لأنه من طبيعة الدرس اللغوي، وإطالة النظر في اشتغال الظاهرة اللغوية التي تباشر بالوصف والتفسير ووضوح الرؤية عند التحليل اللساني في العلاقة بين الملكة والتأدية .تقتضي أن يكون من ثمارها هذه المسائل والقضايا التي توصل إليها علماء التركيب العربي .

التركيب مقولة كلية منتقاة بالتواضع عليها

صادرنا سابقا على أن الإمكانات التركيبية والمنطقية للغة كثيرة جدا، سمحت للإنسان عبر وجوده أن ينتقي منها ما يشاء من قوالب تركيبية، تتواءم مع توليفات العناصر التي ينتقيها فيزيولوجيا ونفسيا. وفي العملية التخوطبية العربية اطردت العملية التواصلية عند المستعملين وفق نموذج أعتبر في مرحلة التنظير أصلا. يفسر نواتج التبليغ، ويرجع إلى توسيطه كلما عدل المستعمل عنه في التواصل. وهذا الأصل التركيبي هو:

[ع ⟵ م1 ± م2* ± خ*] (تدل النجمة على إمكانية التعدد)

التركيب كيان بنوي معنوي

يتصور الجرجاني أن الإعراب معيارا بقوله :« قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها...وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه»[38]. فالأحكام الإعرابية تؤول إلى بني وأشكال مجردة، ترجع إليها ضروب الكلام فيعرف بها التام من الناقص والصحيح من الفاسد. وذهب الجرجاني يؤكد على هذا المفهوم بقوله « وذلك أنه لا تتصور الزيادة أو النقصان في جريان أحكام النحو في الكلام »[39]، فالعلاقات العاملية الإعرابية قائمة على الانفصال، وهو ما يبرر الاطمئنان إليها لضمانها تجانس النتائج وتواترها . إن توفر وجه من التعليق مغني عن البحث عن وجه آخر، فلا يجتمع على الجزء الواحد تعليقان مختلفان، ولهذا يقول السكاكي «والتحقيق فيه هو أن الإعراب لا ينتظم الكلمات، إلا بعد أن يكون هناك تعلق ينتظم معانيها، فإذا وجدت الإعراب في موضع قد تناول شيئا دون الواو كان ذلك دليلا على تعلق هناك معنوي، فذلك التعلق يكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر»[40]. ومن أصول العمل

عندهم أصلان لهما انعكاس مباشر على تحليل الكلام هما : عدم اجتماع العاملين على المعمول الواحد « لأنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب»[41].وعدم عمل العامل عملين مختلفين في معمول واحد.

البنية العاملية وحدة واحدة

ترجع مختلف العلاقات بين أجزاء التركيب في النظرية النحوية العربية إلى مجموعتين متقابلتين : أحداهما تقوم على الإعمال والتعلق والإتباع والبناء على... والثانية تقوم على الإهمال والقطع والابتداء، ومنها أيضا تعليق العامل وإلغائه. و من عباراتهم في التعليق: عمل الجزء في الجزء وبنائه عليه، وكونه تابعا له ومتعلقا به...و هي عبارات تعبر عن مختلف العلاقات التركيبية، التي تضمن الانتقال من تعدد الأجزاء إلى وحدة المركب منها.

درجت النظرية النحوية العربية في إصلاح البنية العاملية التي اتخذت أصلا تفسيريا إذا ما حيد عنها، باعتماد مفاهيم نظرية تأويلية منها الإلغاء والإهمال والانقطاع، فإلغاء العامل عند النحاة هو " إبطال عمله في اللفظ والمعنى" يقول سيبويه في هذا الشأن « ويدلك على أن الآخر منقطع عن الأول قول الرجل(إنها لا بل)ثم يقول " أم شاء يا قوم، أدركه الظن بعد أن استغنى كلامه... (و) أدركه الشك حيث مضى كلامه»[42]. فالانقطاع والإلغاء ظاهرتان مفضيتان إلى الابتداء, وإلى قيام كلامين، واعتبارهم الإلغاء إبطالا للعمل في اللفظ والمعنى، كما في تأخر فعل الظن، إنما هو إبطال لحصول معنى العامل الملغى في الملغى عنه، إنما هو إبطال الظن عملا ومعنى في الجملة الملغى عاملها، ففي قولك : (زيد منطلق أظن)، إبطال للظن في (انطلاق زيد)، وليس إبطالا للظن مطلقا. إذن هي مفاهيم قابلة للعمل والاستعمال على حد عبارتهم. بالإضافة إلى الحروف التي لها الصدارة، والتي لا يخترقها العامل، إلا ما كان من قبيل تقدم المبتدأ عليها.

منزلة المفردة في التركيب

حكم المفردة أن تستعمل في تركيب لتحصل منها فائدة دلالية على المعنى الوضعي. والمعنى الحاصل بالتركيب هو شرط وجود اللغة. وهو أمر نبه النحاة إليه منذ سيبويه فالجمل هي الكينونات عند سيبويه، وقد نص السيرافي على أن سيبويه سمى الجمل بالكينونات.[43] في قوله :« وتقول : أعندك زيد أو أعندك عمرو أو أعندك خالد كأنك قلت.هل عندك شيء من

هذه الكينونات»[44]. فيكون قد قابل بين الكائنات من قبيل زيد وعمرو والكينونات وهي تلك الأسماء بتركيبها في الجمل .

إن فعل التواصل دوما يحيل إلى الدلالة والتركيب، وليس للتمييز بين النحو والمعنى إلا قيمة منهجية، إذ يتصل بالبنية الدلالية الواحدة عدة حلول تركيبية، فتنظيم الأفكار في صنف دلالي لا يتم إلا بواسطة تعبيرية في إطار تركيبي، والتصور التداولي(البرغماتي) يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، بدراسة كل المعطيات اللغوية والتواصلية المتعلقة بالكلام المنجز، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق، وتشمل هذه المعطيات : معتقدات المتكلم ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي، ومن يشارك في الحدث اللغوي، إضافة إلى الوقائع الخارجية ومن بينها الظروف المكانية والزمنية والظواهر الاجتماعية المرتبطة باللغة, إضافة إلى المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، واثر النص الكلامي فيهما[45]، فنحاة العربية قد عالجوا هكذا مسائل في إطار الأبعاد المعنوية للوظائف النحوية.

إن العلاقات التي رأوها بين التراكيب، هي علاقات تتجاوز البنية الإعرابية العاملية، وتتنزل في مجال المعنى، ليتجاوز حدود البنية العاملية، إلى بنية تكون تحت سلطان المعنى، والمعنى في تصور نحاة العربية يفوق سلطان العمل. لا منزلة في بناء القالب لموضع أو محل يبقى فارغا مطلقا. إن الجهاز المعنوي التأويلي، وجه من وجوه الجهاز التركيبي الإعرابي، وبهما يستوي الجهاز النحوي باعتباره أساس الجهاز اللغوي، في أتم صورة وأعمها، ومن هذا المنطلق حدث الجرجاني عن النظم و منزلته في النحو، وصلته بالمعنى، فاعتبر النظم حسب قولته المشهورة توخيا لمعاني النحو « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها»[46] واستدل على هذا الرأي بذكر جملة من الأبواب تختلف فيها الوجوه والفروق في نظم اللفظ، فيكون لذلك الاختلاف انعكاس على المعنى، فذكر من وجوه الخبر ثمانية، ومن وجوه الشرط والجزاء خمسة، ومن وجوه الحال ستة ... وجميع هذه الوجوه من الأبواب التي تقع تحت ظواهر تندرج في الجملة وما دونها. ويضيف قائلا « ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي

الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيضع كل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له»[47].

فالنحاة الأول لم يقصدوا بمصطلح الكلام النماذج التركيبية الافتراضية فحسب، بل الأمثلة المادية الفيزيائية لها، فهذه الأخيرة تدل على معاني تفيد فائدة تامة ولذلك نجد سيبويه يقول: " هذا باب المسند والمسند إليه ... فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك... ومثل ذلك يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدا من الأخر في الابتداء"[48]. فالعامل عندهم ما هو إلا آلية لتفسير المنجز من الخطاب وهو في نفس الوقت بنية النظام التركيبي ومن ثمة ترى النظرية الخليلية المعاصرة أن نظام التركيب محكوم بمفهوم العاملية على الشكل التالي:

الجمل النواة ع ◄——— م1 ± م2 ± خ

فاختلاف المقاصد والغايات عند المتكلم يؤدي إلى دلالة معينة وعليها يترتب الإعراب في كل جملة وهذا إنما يفسر عامليا فكل تغيير في مستوى البناء التركيبي يؤدي إلى تغير في مستوى الدلالة إيجابا وسلبا ولكن منطق كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى يكون صحيحا فقط بالنسبة للمتلقي . أما المتكلم فزيادة المعنى في الذهن تؤدي إلى زيادة البنية التركيبية. وهذا ما يحتاج إلى تفسير أو تأويل ومن هنا كانت نظرية العامل نظرية تفسيرية تحليلية فالعامل في مستواه التجريدي لا يفسر فقط المعاني الوظيفية بين وحدات التركيب وإنما العلاقات الدلالية من خلال انتظام الوحدات بالنسبة إليها تقديما و تأخيرا أو ذكرا وحذفا...الخ .

إذن فالعامل هو البؤرة التي تحتكم إليها الوحدات التركيبية، وعليه يمكن تصور العامل كبنية هرمية تحكم العلاقات الدلالية للبنى اللفظية باعتماد التركيب وحدة للتحليل وما الحركات الإعرابية إلا دليلا عليه، فالمعاني في النظام التركيبي محققة بعلامات ولكنها مقومة بالعامل الذي يولد العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية في بنية الكلام، وعليه فالعامل أكبر من أن يكون موجد لاختلاف العلامات الإعرابية كما تصوره النحو المدرسي ومن هنا فالدعوة إلى إلغائه هدم لهرمية النظرية التركيبية العربية.

يتميز علم التركيب في أغلب التصورات اللسانية الغربية بالبحث في توزيع الكلمات داخل السياق حسب أصنافها إلى التغيرات التي تتعرض لها المفردة الواحدة من إفراد وجمع وتذكير وتأنيث وحياد ووظائف تركيبية بمعنى إن ما يدخل في علم التركيب هو النظر إلى الكلمات في نسق جملي معين وظواهر العمل مثل التطابق والزمن والجهة ... إلخ، بالإضافة إلى الوظائف التي تحملها المفردات من خلال التركيب، وتحديد الوظائف التركيبية مطروح بتعابير دلالية فمثلا (الفاعل يدل على من قام بالحدث ... إلخ)، فبنية الجملة مشروطة ببنية الكلمة وقائمة بها فالتركيب يرتكز على المفردة لأن البناء التفاعلي ينتمي إلى المنجز المادي الفيزيائي من الكلام، أما المبادئ التي تسمح بهذا البناء فهي موجودة في اللسان بالمفهوم السوسوري والعربي قبله، ففهمنا لطبيعة العلاقة التركيبية للمنجز من الكلام يخضع لفهمنا لطبيعة المفردات التي تدخل فعلا في هذه العلاقة، ففي تاريخ البحث اللغوي العربي نجد مقاربات عبد القاهر الجرجاني للتركيب ـ النظم ـ فيها ينطلق من تصور ذهني لعملية اشتغال الظاهرة اللغوية فنجده يركز على مفهوم "النفس" ويقصد بها الإدراك الباطني للأشياء ومن ضمنها اللغة ولذلك كانت النفس عنده مرادفة لكل ما هو ذهني أو فكري أو عقلي أو روحي، وبهذا الاعتبار فالنحو لا يقصد به البحث عن أواخر الكلم إعرابا فحسب وإنما هو ارتباط اللغة بالذهن وصدورها عنها وفق قواعد النحو، وبهذا الفهم فالنحو تركيبا ذهنيا وهذا التصور ينطلق فيه الجرجاني من البحث في نفسية منتج الخطاب ووصفه للصياغة الذهنية للجملة والبحث في الوجوه النحوية والفروق النظمية يقول: "... والفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها بالنطق بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[49]، ففي هذا النص وغيره يصور الجرجاني الآلية التركيبية على أنها معاني نفسية فالمتكلم ينظم العبارات في نفسه ويرتبها في ذهنه، أي ترتيب المعاني أما ترتيب الألفاظ في النطق فيأتي على حدودها، فالمعاني عند الجرجاني يحكمها العقل، وهذا ما أدى به إلى تجاوز البحث في أواخر الكلم وعلامات الإعراب ليبحث في الوجوه النحوية والفروق النظمية طبعا التي يقتضيها العقل بالنظر إلى طبيعة كل لسان كنظام وهذا ما يسميه بمعاني النحو، حيث يقول: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو

وتعمل على قوانينه وأصوله ... وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ... "[50].

ومما سبق نفهم أن المفردة في معانيها النفسية أو بمفهوم النحو التفريعي التحويلي بنيتها العميقة تتشكل من مدلول مزدوج يتضمن في الوقت نفسه دلالة مفهومية علائقية، أي طريقة وعي هذه الدلالة المفهومية كما يرى الجرجاني "لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه ... وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك فإذا تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وإن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[51]. فالانتقال من الذهن (البعد الافتراضي) بالمفردة في مراحل توليدها إلى مجال الإنجاز (البعد التفاعلي) يحتاج إلى المراحل التالية تقريبا: ولادة الفكرة ذهنيا يترتب عنها المدلول المفهومي ليتشكل في محطة تالية في وحدة بنيوية والتي هي بدورها عملية تنتج المفهوم العلائقي، وبهذا تصبح الكلمة جاهزة للاستعمال في تركيب، ولذلك يرى الجرجاني أن المتكلم حين الإنجاز يبني الخطاب عبر مستويات قبل أن يصير كلاما" ... إنه يرتب المعاني في نفسه وينزلها ويبني بعضها على بعض"[52]، فمثلا الاسم يصل إلى الوعي محدد الدلالة بمدلوله المفهومي ومحدد تركيبيا بمدلوله العلائقي فيحتمل أن يكون مبتدأ أو فاعلا ... إلخ، وعدم احتمال أن يكون فعلا أو أداة، فاحتمالات الاستعمال التركيبي لكلمة ما أي الروابط التركيبية التي تسمح لها بالدخول فيها محددة مسبقا قبل الدخول في جملة.

الوظائف التركيبية

المقصود بـ"المعاني" التي وردت في حد الإعراب هي الوظائف التركيبية كوظيفة المبتدأ أو الفاعل أو نائبه أو المفعول أو الحال ... إلخ، وكان منهج النحاة القدامى في وصفها هو ملاحظة سلوك الكلمة في السياقات الواردة فيها والاحتمالية وفصلوا في قيودها الصرفية والنحوية وأبعادها المعنوية تركيبيا ودلاليا وتداوليا، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال حدودهم الموضوعة لهذه الوظائف.

الوظيفة	البعد التركيبي	البعد الدلالي	البعد التداولي
المبتدأ	يبنى عليه الكلام		أن يكون معرفة
الفاعل	يبنى عليه الفعل	من قام بالحدث	محط الفائدة
الخبر	يبنى علي المبتدأ	يصير معه كلاما	محط فائدة السامع
... إلخ			

وواضح مما سبق أن الوظائف التركيبية تتمايز وفقا للبعد الذي تعبر عنه في إطار البنية التركيبية والذي يقوم عند النحاة الأول على العملية الإسنادية (م ا، م + فضلة) وهذه العناصر محكومة كما سبق وإن رأينا بمفهوم العاملية وهذا التصور للتركيب اعتبره النحاة هو أصل التركيب واصل الوظيفة وعند أمن اللبس يعدل بالتركيب إلى أنماط فرعية، ولهذا اعتنوا بالتراكيب من خلال الكشف عن قوانينها وضوابطها صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة على النحو الذي يكفل اطراد اللغـــة، ومع هذا لم يغيبوا السياق الخارجي الذي يحكم إنتاج الكلام ومن ثمة ما يحيط بالتركيب إنتاجا وتأويلا من ملابسات تكتنفه، أي ما اتصل بالمتكلم والمخاطب وظروف الخطاب ومن أمثلة ذلك ما يورده سيبويه حيث نراه يجمع بين التفسير اللغوي للتراكيب وسياقاتها الواردة فيها فهو مثلا لا يجيز أن تقول "هذا أنت" ويجيز "هذا هو" معتمدا على بعد خارجي محض يقول: الحذف في قولهم "مرحبا وأهلا" بقوله: "فإنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا فقلت مرحبا وأهلا، أي أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعماله"[53].

كما نجد ابن جني يهتم بالمقام أو السياق الخارجي الذي يتنزل فيه الخطاب إنتاجا وتأويلا ففي جواز حذف التمييز يقول: "وذلك إذا علم حكم ما كان يعلم منها به وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام"[54]، وفي إطار هذه الأمثلة وغيرها حللت الكثير من

سياقات اللغة العربية وفسرت من خلالها المظاهر التركيبية في ضوء سياقاتها الخارجية لبيان غموض أو لبس دلالي ومن ثم تأويلي، وما الاختلاف في التأويل النحوي إلا نتيجة لأثر السياق الخارجي في اللغة إنتاجا وتلقيا.

البعد المعنوي للوظيفة النحوية

كان منهج النحاة العرب في وصفهم للتراكيب في العربية هو إفراد كل باب لكل وظيفة نحوية فصلوا فيها كما ذكرنا القيود الصرفية والنحوية والأبعاد المعنوية التي تفاوت فيها هذه الوظائف فمنها ما يبرز فيها الجانب الوظيفي أو التركيبي وأخرى يبرز فيها الجانب الدلالي وأخرى فيها البعد التداولي، ووظائف تجمع بين هذين البعدين الوظيفي والتداولي ووظائف لها أغراض دلالية مختلفة، فقد صنف النحاة وفقا لما سبق حدودا تكاد تلتقي عليها مصنفاتهم وقد اعتنوا بالجملة العربية بكل احتمالاتها التركيبية، وهذا لا يعني حفاوتهم بطرفي الاتصال فحسب وخصوصا عند البلاغيين الذي احتفلوا أيضا بالظروف المحيطة بالمقال المنتج وأدركوا أن اللغة ظاهرة اجتماعية كما أنها شديدة الارتباط بثقافة الأمة الناطقة بها، فمن خلال اللغة يمكن حصر المواقف الاجتماعية والتي سماها البيانيون بـ (المقام) فمقام الفخر غير المدح، وهما يختلفان عن مقام الدعاء أو الاستعطاف، ولكنهم في كل ذلك أعطوا الأهمية الكبرى لطرفي الاتصال أكثر من عناصر المقام الأخرى، وهذا ما يفسر اعتنائهم بالجملة بكل احتمالاتها التركيبية، فأقاموا دراستهم على هذه الاحتمالات واستشهدوا لها بتراكيب جزئية كما كان ذلك صنيع النحاة، ومع ذلك نزعم أن تطبيقات عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" قد تجاوزت بمقولاتها الاجتزاء إلى النص برغم أن طبيعة المنهج في عصره تقوم على التوجه إلى الملاحظة الجزئية في النظر إلى الواقع، وهذا ما انعكس على البحث اللغوي عموما، وهذا ما نجده في الدرس الحديث إذ لا نجد فيه من يتعامل مع النص الكامل تحليلا وتفسيرا.

إذا فعبد القاهر الجرجاني قدم مقاربة لسانية استوعب فيها ما سبقه من جهود وأتاح لمن سار على نهجه أن يقدم تحليلات نصية تراعى فيها مقامات الخطاب بكل أبعادها، فعلي سبيل المثال نجد الزمخشري حينما وظف التصور الجرجاني استطاع من خلاله الوقوف على الخصائص التركيبية والدلالية لبعض التركيب القرآنية مثلما جاء في قوله تعالى: "لله ملك السموات والأرض

يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وإناثا"(سورة الشورى: 49-50)، يقول الزمخشري: " فإن قلت: لما قدم الإناث أولا على الذكور مع تقدمهم عليهن، ثم رجع فقدمهم؟ ولم عرف الذكور بعدما نكر الإناث؟ قلت: لأنه ذكر البلاء في آخر الآية الأولى وكفران الإنسان بنسيانه الرحمة السابقة عنده ثم عقبه بذكر ملكه ومشيئته وذكر قسمة الأولاد فقدم الإناث لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء لا ما يشاءه الإنسان فكان ذكر الإناث اللاتي من جملة ما لا يشاءه الإنسان أهم، والأهم واجب التقديم وليس الجنس الذي كانت العرب تعده بلاء ذكر البلاء وأخر الذكور فلما أخرهم لذلك تدارك تأخيرهم وهم أحفاء بالتقديم بتعريفهم، لأن التعريف تنويه وتشهير كأنه قال: ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين الذين لا يخفون عليكم ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير وعرف أن تقديمهن لم يكن لتقدمهن ولكن بمقتضى آخر، فقال: "ذكرانا وإناثا" كما قال: "إنا خلقناكم من ذكر وأنثى"[55]، وهذا يدل بوضوح على أن الزمخشري قدم تحليلا مدهشا من خلال كشفه عن العلاقات الداخلية في النص وأقام تفاعلا بين النص وسياقه الخارجي ليكشف ما صاحب التقدم من عناية واهتمام وما صاحب التعريف من تنويه وتشهير بالمعرف معللا ذلك بما كان عليه العرب من عادات وتقاليد.

ولا نذهب بعيدا فكثيرا ما كان يتوصل إلى معنى التركيب القرآني باعتبار أبعاد من خارج النص نفسه، فقوله تعالى: "إنه لرسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين وما صاحبكم بمجنون ولقد رءاه بالأفق المبين"(سورة التكوير، الآيات من 19-23) فالإحالات الضميرية تقع خارج اللغة وخارج المقام فهي من مستوى عقدي، وكثيرا ما كان يتوصل إلى معنى التركيب القرآني باعتبار أبعاد ما وراء اللغة من مثل أسباب النزول أو اعتبارات شرعية أو عقدية أو تفسير بالمأثور أو ملابسات وقرائن أخرى، ومن مثل ذلك قول الله تعالى: "قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا" حيث أخر "**به**" عن "**آمنا**" وقدم "**عليه**" على "**توكلنا**" فالإيمان لما لم يكن منحصرا في الإيمان بالله بل لابد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر، مما يتوقف صحة الإيمان عليه، بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده ... قدم الجار والمجرور منه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره.ومن الواضح أن تأخير الجار والمجرور (آمنا به) لم يرد به الحصر

والاختصاص بخلاف تقديمه (وعليه توكلنا) فقد أراد اختصاص التوكل على الله وهي قضية عقدية بالأساس.

وبهذه الإطافة المقتضبة التي بينا فيها عناية النحاة بالتركيب وأحواله عناية فائقة كما استحوذت دراسة النظام اللساني على اهتمامهم فاتخذوا للتراكيب والوظائف أصولا يردون إليها كل عدول أو انزياح وهم بهذا التصور الذي يحكم تحليل المنجز من الخطاب شكليون بنويون يشاركون التصور اللساني التصنيفي الشكلي على اختلاف توجهاته في منحاه على المستوى الإجرائي.

وبعنايتهم بالمقام الخارجي الذي يتطلب متكلما ومخاطبا وظروفا تكتنف السياق مقاما ومقالا، ولكن ما يتوافق والمشغل الإجرائي وهو الحرص على اللغة في مستواها الموصل إلى فهمها وتعلمها وغايتها وهم في هذا المنحى وظيفيون تداوليون على المستوى الإجرائي وإن لم يصرحوا نظريا بذلك، ومن ثم اعتنوا بالتركيب وأصوله وأحواله.

الإحالات

[1] - ينظر، إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959 ، القاهرة، ص8.

[2] - ينظر مثلا السابق، ص19. وكذلك جعفر دك الباب: نظرية عبد القاهر الجرجاني ... حوليات، جامعة الجزائر ع7 ، 1993، ص 11-25 . مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه 1964 . حسن عون: تطور الدرس اللغوي، 1970 ...

[3] - ابن منظور: لسان العرب مادة ركب.

[4] - ابن جني: الخصائص، (ت، علي محمد النجار). المكتبة العلمية بيروت، لبنان (د.ت)، ج1، ص30.

[5] - السابق نفسه.

[6] - الزمخشري: المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان (د.ت)، ص6.

[7] - ينظر على سبيل المثال

Leonard Bloomfield, *Language*, Holt, New York, 1933 ; Brondal, *Essais de linguistique générale* .Munksgaard, Copenhague, 1943 ; Zellig Harris, *Structural linguistics,* University of Chicago Press, Chicago, 1963 ; Oswald Ducrot, *Le Structuralisme en linguistique*, Le Seuil, Paris, 1968.

[8] - Noam Chomsk, *Aspects de la théorie Syntaxique*, Le Seuil, Paris, 1965 ; *Réflexions sur le langage,* Maspéro, Paris, 1977 ; Hjelmslev, *Prolégomènes à une Théorie de langage*, Minuit, Paris, 1971.

[9] - ينظر على سبيل المثال: البنى التركيبية 1957. مظاهر النظرية التركيبية 1965. النظرية المعيارية الموسعة 1971 وما بعدها. المبادئ والوسائط منذ 1980. المعرفة اللغوية 1986. البرنامج الأدنوي منذ 1993 إلى 1995.

[10] - ينظر مثلا. المنظور الوظيفي للجملة لماثسيوس وأتباعه في مدرسة براغ. فيرباس 1959 و1966 و1971. فيرث 1957. هايمز 1971. هاليداي 1985 . سيمون ديك 1978 و1989 ... إلخ.

[11] - المنصف عاشور، التركيب عند ابن المقفع, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص15.

12 - دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة،تر يوسف غازي وآخرون المؤسسة الجزائرية للطباعة1986 ص 149 .

13 - السابق نفسه.

14 - جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ترجمة الطيب البكوش،منشورات سعيدان للطباعة و النشر سوسة1994 ص101 .
15 - ينظر، Jean Dubois et al, Dictionnaire de Linguistique, Larousse, Paris,1974, p. 480
16 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 49 –50.
17 - ت تركيب .ع العامل ، م1 المعمول الأول ، م2 المعمول الثاني ، خ المخصصات. والنجمة * تدل على أن العنصر قد يتعدد.كالمفاعيل و الأخبار. والنموذج للمدرسة الخليلية المعاصرة.
18 - ابن جني : الخصائص . ج1 ص30.
19 - الزمخشري: المفضل، ص 6.
20 - ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت). ج1، ص 72.
21 - ابن جني: الخصائص، ج1، ص 35.
22 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص 72.
23 - كتاب المنطق،93
24 - السابق نفسه
25 - كتاب المنطق95-96
26 - كتاب المنطق95-96
27- كتاب المنطق،95
28- كتاب المنطق ص،96
29 - الدلائل ، 416 .
30 - ينظر , الأستراباذي : شرح الكافية ، ج1 ، ص65 .
31 - المبرد : المقتضب، ج1، ص 39.
32 - الدلائل ، ص 321.
33 - مفتاح العلوم ، ص 86.
34 - الكتاب ، ج2، ص 403
35 - الدلائل ، ص 405.
36 - سيبويه : **الكتاب** ، (ت، عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي ،ط3 . القاهرة 1988 .ج1، ص23-24 .
37 - السابق نفسه .
38 - الدلائل ، ص 24.23.
39 - السابق ، ص 56.55.
40 - السابق، ص 274.273.
41 - الكتاب، ج1، ص 74.
42 - الكتاب ،ج ، ص
43 -ينظر .الكتاب لسيبويه ج3 .ص182 الهامش 4
44 - الكتاب ج3 ص182
45 - ينظر، عبد الرحمان طه : مجلة البحث اللساني و السيميائي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط . 1981 . ص301 ...
46 - الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص64 .
47 - الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص 64.
48 - سيبويه: الكتاب، (ت، عبد السلام هارون) مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة 1988، ج1، ص 23-24.
49 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، (ت، محمود محمد شاكر)، مكتبة الخانجي، القاهرة 1984. ص 49.
50 - السابق، ص 81-82.
51 - السابق، ص 53-54
52 - السابق، ص 5-54
53 - سيبويه: الكتاب , ج1, ص295.
54 - ابن جني: الخصائص، ج2، ص378.
55 - الزمخشري: تفسير الكشاف ... دار الكتب العلمية، ط1، 1995، لبنان، ج4، ص 262 ...

المراجع والمصادر

إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959 ، القاهرة.

ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

ابن منظور: لسان العرب . دار الفكر ، بيروت، 1978.

ابن جني: الخصائص، (ت، علي محمد النجار). المكتبة العلمية بيروت، لبنان (د.ت).

جعفر دك الباب: نظرية عبد القاهر الجرجاني ... حوليات، جامعة الجزائر ع7 ، 1993،

جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ترجمة الطيب البكوش، منشورات سعيدان للطباعة و النشر سوسة1994

الزمخشري: المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان (د.ت).

الزمخشري: تفسير الكشاف ... دار الكتب العلمية، ط1، 1995، لبنان.

مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه 1964 .

المنصف عاشور، التركيب عند ابن المقفع، ديوان المطبوعات الجامعية' الجزائر 1982

سيبويه : الكتاب ،(ت، عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي ،ط3 . القاهرة 1988.

الأستراباذي : شرح الكافية لابن الحاجب ، (تحقيق، يوسف حسن عمر)، جامعة قار يونس، ليبيا، 1978.

السكاكي : مفتاح العلوم(تحقيق، نعيم زرزور)، دار الكتب العلمية،ط2، بيروت، 1987.

عبد الرحمان طه : مجلة البحث اللساني و السيميائي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط . 1981

عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، (ت، محمود محمد شاكر)، مكتبة الخانجي، القاهرة 1984.

BlOOMFIELD, L, *Language,* Holt, New York, 1933

BRONDAL, *Essais de linguistique générale,* Munksgaard, Copenhague, 1943.

CHOMSKY, N, *Aspects de la théorie syntaxique,* Le Seuil, Paris, 1965.

, *Réflexions sur le langage,* Maspero, Paris, 1977.

DUCROT, O, *Le structuralisme en linguistique,* Le Seuil, Paris, 1968.

DUBOIS, J et al, *Dictionnaire de linguistique,* Larousse, Paris, 1974.

HARRIS, Z, *Structural linguistics,* University of Chicago Press, Chicago, 1963.

HJEMSLEV, L, *Prolégomènes à une théorie du langage,* Editions de Minuit, Paris, 1971.